



معاناة المواطنين والمواطنات الفلسطينيين/الفلسطينيات جّاء جدار الفصل العنصري

شهادات حية

شهادات حية

توطئة:

جدار الضم والتوسع: هو جدار إسمنتي وأسلاك شائكة، قام الاحتلال بينائه بين عامي 2002 و 2006 بمحاذاة خط الهدنة للعام 1948 وبأعماق مختلفة داخل الأراضي المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية والقدس)، ويبلغ طوله 770 كم وارتفاعه ثمانية أمتار ويتخلله بوابات إلكترونية يديرها الجيش وشركات أمنية خاصة يتعاقد معها الاحتلال لهذا الغرض.

وقد تم إنشاؤه بحجج أمنية واهية، بينما الهدف الحقيقي هو السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية وتطهيرها عرقياً من الفلسطينيين أصحابها، والعمل على تهجيرهم من أرضهم وتكثيف الاستيطان والسيطرة على موارد المنطقة الطبيعية من المعادن والغاز وخاصة الموارد المائية، حيث يتواجد أكبر مخزون مائي.

قرية أم الریحان- محافظة جنين في الضفة الغربية: نموذج حي لمعاناة الفلسطينيين والفلسطينيات نتيجة للجدار:

تطال آثار جدار الفصل العنصري السلبية، كافة مناحي الحياة: الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والنفسية وتطال كافة المواطنين والمواطنات داخل منطقة العزل.

المحور الإنساني:

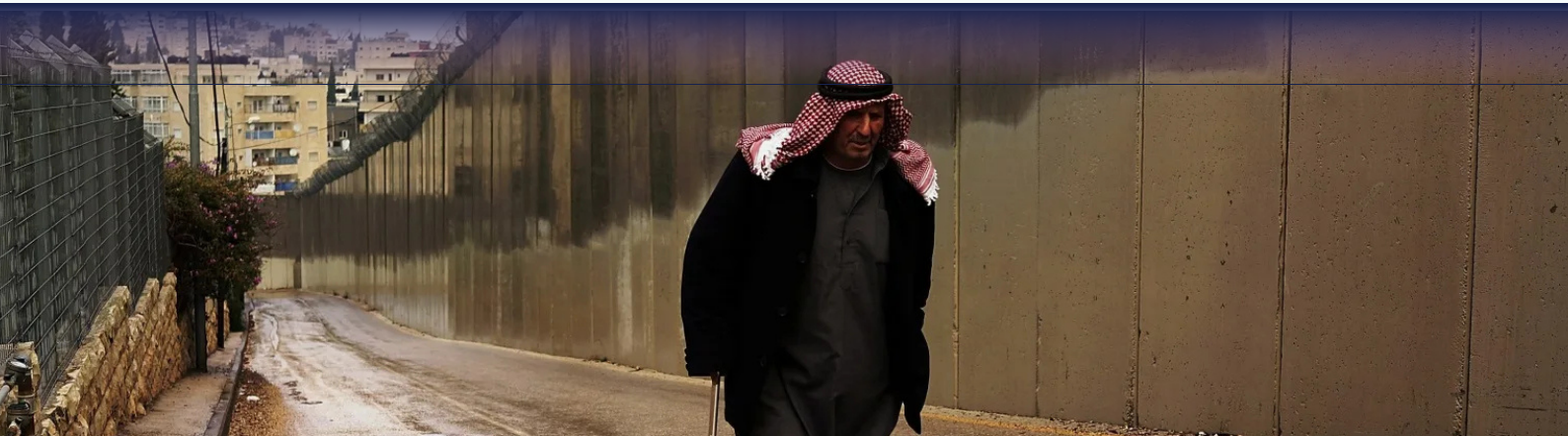


- يعاني المواطنون والمواطنات من عمليات إذلال أثناء التفتيش باستخدام أجهزة الفحص الإلكتروني، وفي حالات كثيرة يُجبر المواطنون (نساء ورجالاً) على خلع معاطفهم بوجود كاميرات التصوير، كما يتم منع الأطفال دون سن السادسة عشرة، من المرور عبر البوابة دون وجودهم مع أولياء أمورهم (الأب أو الأم) أو دون توفر بطاقات هوية الأم أو الأب أو شهادة الميلاد للأطفال.
- يقوم الجنود والشركة الأمنية بإنزال المواطنين/المواطنات من ركاب السيارات الخاصة وإجبارهم/إجبارهن على السير عبر ممر المشاة أثناء الخروج، دون الأخذ بعين الاعتبار كبار السن والمرضى، والإبقاء فقط على الركاب أقارب السائق من الدرجة الأولى (الأم، الأب، الابناء، الزوجة، الاخوة والأخوات)
- أما أثناء الدخول عبر البوابة فيتم إنزال جميع الركاب دون استثناء، وتفتيشهم عبر آلات الفحص الإلكتروني، كما يتم فحص كافة المقتنيات والأغراض التي يحملها المواطنون والمواطنات.
- يتم إخضاع كافة المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات المحمولة في المركبات للتفتيش باستخدام الكلاب البوليسية مما يتعارض مع المعتقد الديني للفلسطينيين الذي لا يسمح للكلاب بشم المأكولات والاطعمة. كما لا يسمح للمواطنين/المواطنات بالحركة بحرية، ويتم إجبارهم/إجبارهن على الوقوف في أماكن مخصصة ولا يسمح لهم/لهنّ بالاعتراض على أي إجراء يقوم به الجنود والشركة الأمنية.
- لا يسمح لأي مواطن/مواطنة دائم بالتنقل عبر البوابة إذا لم يحصل/ تحصل على تصريح أو بطاقة ممغنطة، بالرغم من وجود البيانات الشخصية للمواطنين والمواطنات على أجهزة الحاسوب التي يحملها الجنود والحراس على البوابة.
- لا يسمح بإدخال كميات كبيرة من اللحوم، إذ أن الحد الأقصى المسموح به هو 5 كيلو غرام أو خمس دجاجات، ولا يسمح بإدخال الطيور الحية والحيوانات وأشتال الزراعة ولا يسمح بإدخال الأثاث المنزلي أو الأدوات الكهربائية كالغسالات والثلاجات وغيرها. كما يحظر على المواطنين والمواطنات إدخال المواد البناء، إلا بالتنسيق مع إدارة الاحتلال مسبقاً ومن بوابات أخرى، مما يرفع أجرة النقل ويزيد من العبء المادي على المواطنين والمواطنات.
- *لا يسمح للاحتلال بفتح البوابة العسكرية بعد إغلاقها، ولا حتى الحالات المرضية الطارئة المفاجئة كحالات الولادة، بالرغم من أنه لا يتوفر مركز صحي أو مركز طوارئ أو مشفى في القرية، ولا يسمح بدخول سيارات الإسعاف الفلسطينية عبر البوابة لأي سبب من الأسباب.

- لا يسمح الاحتلال بإدخال جثامين المتوفين بالمشافي من مواطني/مواطنات القرية عبر البوابة مباشرة، ويتم إدخالها عبر بوابة برطعة بعد تفتيشها دون أي مراعاة لحرمة الموت أو للمشاعر الإنسانية.
- في حالة تواجد سيارات أو مواطنين/مواطنات من سكان القرية راغبين/راغبات في الدخول إلى بيوتهم/نّ عبر البوابة، يتم منعهم/نّ من الدخول ويتم إرجاعهم/نّ إذا انتهى الوقت المحدد لإغلاق البوابة بالرغم من وجودهم/نّ قبل الموعد المحدد للإغلاق، ودون مراعاة لظروف المواطنين/المواطنات وطبيعة عملهم/نّ مما يجبرهم/نّ على العودة والمبيت إما في فنادق وهذا عبء مادي، أو عند أقاربهم/نّ.
- لا يسمح الاحتلال بدخول أي مؤسسات طبية أو إنسانية أو اجتماعية أو إعلامية محلية أو أجنبية أو متضامنين أجانب عبر البوابة العسكرية، مما يجعل معاناة المواطنين والمواطنات غائبة عن الإعلام المحلي والدولي.
- يقوم الاحتلال بإغلاق البوابة العسكرية بشكل مفاجئ دون إعلام المواطنين والمواطنات مسبقاً مما يمنع رجوعهم/نّ وخاصة الطلبة والموظفين/الموظفات إلى القرية، كما يتم إغلاق البوابة العسكرية في الأعياد اليهودية وتصبح القرية كسجن كبير مما يؤدي إلى تضرر الطلبة والموظفين/ات والتجار بسبب تعطيل أعمالهم/نّ اليومية.
- ممارسة الإذلال اليومي للفلسطينيين والفلسطينيات من خلال التفتيش لمقتنياتهم/نّ الشخصية ومنعهم/نّ من إدخال وإخراج بعض مقتنياتهم/نّ دون إبداء الأسباب ويجبر المواطنون/ات على السير من خلال ممر شائك عادة ما يستخدم للحيوانات ويتخلله بوابات حديدية دوارة.

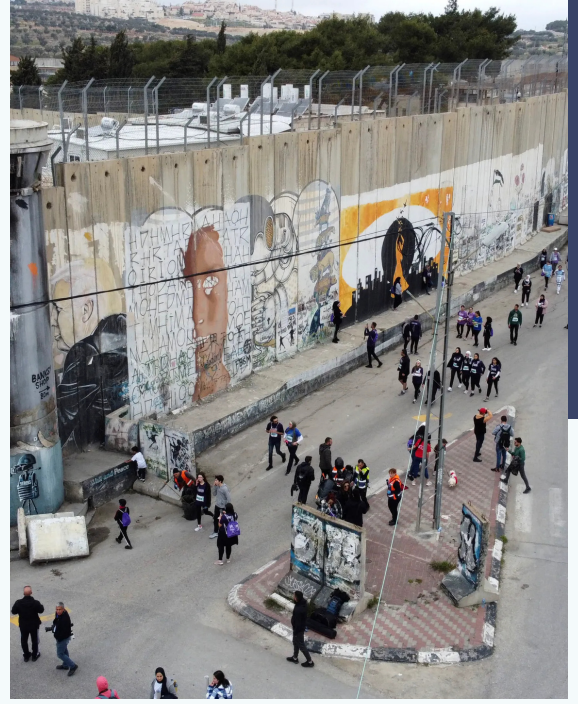
المحور الاجتماعي:

- لا يسمح الاحتلال للأقارب المواطنين/المواطنات القاطنين/القاطنات في القرية بالعبور عبر البوابة إلا بعد الحصول على التصاريح اللازمة، دون السماح لهم/نّ بالمبيت. وفي حالات كثيرة لا تمنح هذه التصاريح للأقارب إلا إذا كانوا أو كنّ من الدرجة الأولى وفقط في مناسبات محددة كالأعياد والزواج والوفاة.
- وجود جدار الفصل العنصري والبوابة العسكرية على مدخل القرية ومنع دخول الفلسطينيين/الفلسطينيات إلى القرى داخل منطقة الجدار، أدى إلى تفتيت النسيج الاجتماعي وأخل بالتواصل الاجتماعي بين العائلات الفلسطينية التي تربطها علاقات القرابة والمصاهرة، مما أدى إلى وجود ظاهرة العنوسة في كافة القرى الواقعة خلف الجدار.
- وجود جدار الفصل العنصري أدى إلى تغيير جغرافي وديموغرافي في المنطقة الواقعة داخله وذلك بسبب تكثيف الاستيطان حول القرية والقرى المجاورة حيث يحيط بالقرية ست مستوطنات ويتم توسيعها بشكل مستمر على حساب أراضي القرية. فهناك قلة في عدد الفلسطينيين والفلسطينيات، بينما يزداد عدد المستوطنين في المستوطنات.



المحور السياسي:

- يسعى الاحتلال من خلال وضع البوابات العسكرية في الضفة الغربية، إلى الضغط على الفلسطينيين والفلسطينيات لتهجيرهم/نّ من أرضهم/نّ وضمها للمستوطنات وتحويلها إلى مناطق عسكرية مغلقة. على سبيل المثال، تم مصادرة ما مساحته 264 دونما عام 1996 وهي أرض مملوكة لأهالي قرية أم الریحان، وحاليا تقع عليها بوابة أم الریحان العسكرية المعروفة بتسمية بوابة رقم 300، ولا يسمح لأصحاب هذه الأراضي بدخولها أو زراعتها بعد أن تم اقتلاع مئات أشجار الزيتون ونقلها وزراعتها في المستوطنات.



- تشكل ظاهرة إجبار المواطنين والمواطنات القاطنين/القاطنات داخل منطقة جدار الضم والتوسع (جدار الفصل العنصري) على العيش في هكذا ظروف، اعتداء سافراً على حق المواطنة للفلسطينيين والفلسطينيات، ويهدف الاحتلال من وراء ذلك الإيهام بأن المنطقة، الواقعة خلف الجدار، هي ملك الاحتلال وليس للفلسطينيين حق المواطنة فيها، ولذلك عمد الاحتلال إلى استبدال عبارة مواطن دائم، المدونة على التصريح إلى عبارة مقيم، وعندما اعترض المواطنون/ات الفلسطينيون/ات على ذلك تحولت التصاريح إلى بيانات الكترونية تحتفظ بها الشركات الأمنية وجنود الاحتلال، وهذا يدل على نية مبيتة تهدف إلى ضم الاحتلال لهذه المناطق .
- قام الاحتلال بعملية إحصاء للمواطنين/ات الفلسطينيين/ات القاطنين/ات في قرية أم الریحان بشكل مفاجئ وتدوين أسمائهم/نّ وأرقام هوياتهم/نّ من أجل اعتبارهم/نّ مقيمين/ات وليسوا/لسن مواطنين/ات، وبناء على ذلك تم حذف عبارة مواطن دائم من التصاريح وتحويلها إلى مقيم.
- تم توسيع البناء في المستوطنات القريبة من القرية (أم الریحان وظهر المالح) بهدف التضييق على المواطنين/ات ومنعهم/نّ من التوسع في البناء الأفقي، وعمد إلى هدم بعض المنازل والمنشآت الزراعية (هدم منزل قيد الأنشاء، إيقاف إكمال بناء قائم، منع من البناء، هدم منشأتين زراعتين (مزرعتي دواجن).
- يقوم الاحتلال يومياً برصد وتدوين حركة المرور على البوابة العسكرية ذهاباً وإياباً لحصر أعداد المواطنين/ات وتحديد المقيمين/ات إقامة دائمة في القرية وهذا يهدف إلى تهجير المواطنين/ات الذين /اللواتي لديهم/نّ عمل أو بيوت أخرى خارج منطقة الجدار.

المحور الاقتصادي:

- يقوم الاحتلال بمنع المزارعين/ات من الوصول إلى أراضيهم/نّ وقطف ثمار الزيتون وخاصة في المناطق القريبة من الجدار أو المستوطنات، ويقوم بمنح تصاريح ليوم واحد أو يومين للمواطنين/ات القاطنين/ات خارج منطقة الجدار لقطف زيتونهم/نّ وهذا غير كافٍ، مما يؤدي إلى تلف المحصول وخسارة المزارعين/ات.

- لا يسمح الاحتلال بدخول سيارات النقل العام إلى القرية مما يضطر المواطنين/ات لاستخدام سياراتهم/نّ الخاصة أو الوصول للبوابة سيراً على الأقدام (البوابة تبعد تقريبا 3 كيلو متراً عن القرية) ولا يتوفر الأمان للمواطنين/ات على طرق المستوطنات، إضافة إلى التكلفة المادية الإضافية للمواطنين/ات عند استخدام مركباتهم/نّ الخاصة
- لا يسمح الاحتلال بإدخال زيت الزيتون عبر البوابة العسكرية أو إخراجها مما يؤدي إلى عدم قدرة المزارعين/ات على التسويق وعدم قدرة المستهلكين على شرائه لارتفاع سعره.
- بسبب منع الاحتلال لدخول بعض المواد الاستهلاكية والغذائية وخاصة مواد التنظيف والمواد المغلفة عبر البوابة العسكرية، يضطر الفلسطينيون/ات لشراء هذه المواد بأسعار مضاعفة أكبر من قدراتهم/نّ المالية ولا سيما في ظل وضع اقتصادي سيء وبطالة متفشية.

المحور التعليمي:

- يمنع الاحتلال المعلمين والمعلمات من الدخول عبر البوابة العسكرية في حالة انتهاء صلاحية تصاريحهم/نّ أو بحجة أسباب أمنية وفي بعض الحالات يتم إرجاعهم/نّ دون إبداء الأسباب.
- يعاني طلبة القرية من الفرع العلمي ممن يدرسون/يدرّسون في مدارس خارج منطقة الجدار من التأخر عن الدوام بسبب تأخر فتح البوابة العسكرية وأيضا يعانون/يعانين من الغياب القسري بسبب إغلاق البوابة المتكرر دون إبلاغ أو إبداء الأسباب.
- نتيجة لوجود البوابة العسكرية والإجراءات المذلة يحجم الطلبة، وخاصة الفتيات، عن الالتحاق بالجامعات.

صور من المعاناة اليومية:

- يعاني المواطنون/ات الفلسطينيون/ات على البوابة العسكرية إجراءات انتقامية كتوجيه الإهانات وإجبارهم/نّ على خلع المعاطف في فصل الشتاء وعدم مراعاة المرضى وكبار السن (من هذه الإجراءات اجبار مرضى السرطان وغسيل الكلى وكبار السن على النزول من السيارات والدخول إلى غرفة التفتيش الإلكتروني).
- يقوم الاحتلال بتحديد ساعات فتح وإغلاق البوابة العسكرية من الساعة السابعة صباحا وحتى الرابعة بعد الظهر وهذا الوقت غير كاف للمواطنين/ات للقيام بأعمالهم/نّ وقضاء احتياجاتهم/نّ من أسواق المدن المحيطة الموجودة خارج منطقة جدار الفصل العنصري.
- يعاني الأطفال في قرية أم الريطان وفي القرى الأخرى داخل منطقة جدار الفصل العنصري، من ضغوط نفسية وعزلة لعدم شعورهم بالأمان وعدم مشاركتهم في أنشطة خارج القرية بسبب تعقيدات الخروج عبر البوابة العسكرية.
- يمنع الاحتلال المواطنين/ات من إخراج بعض المواد عبر البوابة العسكرية أثناء الخروج والدخول بمزاجية دون الإشعار بالممنوع أو المسموح مسبقاً.



حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2025

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

www.pwwsd.org